

— مأزرق التنمية في حل العولمة الاقتصادية —

الشهد الاقتصادي العالمي

يتعرض النظام الاقتصادي الدولي لأكثر التغييرات عمقاً منذ نشأته في القرنين الثامن والتاسع عشر، فإنتهاء الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفيتي وصعود الإتحاد الأوروبي ودخول الصين على المسرح الدولي كاقتصاد صناعة تحويلية مسيطر ونجاح الهند في تعاقدات الباطن outsourcing كلها عوامل تؤثر على جوهر الأعمال الدولية، وهذا بالإضافة إلى متغيرات الثورة التكنولوجية المرتبطة بالحاسب الآلي والإنترنت وإقتصاد المعلومات وزيادة معدل الإنكار في مجالات التكنولوجيا الحيوية والإلكترونيات الدقيقة والاتصالات والمواد الجديدة وقصر دورة حياة المنتجات والعمليات، وإعادة توزيع القوة الاقتصادية من الغرب الصناعي إلى إقتصادات شرق آسيا، والانتقال من الصناعة التحويلية إلى الخدمات في الدول المتقدمة (كان قطاع الصناعات التحويلية يمثل 27% من الناتج الإجمالي الأمريكي في 1960 ليصبح في حدود 15% منذ بضعة سنوات).

ولقد أصبحت إقتصادات دول العالم تعتمد بدرجة أكبر على الأسواق في توجيهه الأمر الإقتصادية، وصاحب ذلك تراجع دور الدولة وإندماج متزايد للإقتصادات الوطنية في إقتصاد دولي يتميز بنمو لحركة التجارة وللتغيرات المالية، وكما أن سقوط أنظمة التخطيط المركزي وفشل إستراتيجية الدول النامية لإحلال الواردات والإعتقاد المتمامي منذ عهد ريجان وانتشار بأن تدخل الدولة (دولة الرفاهة welfare state) هو معوق للنمو الإقتصادي وللتغيرات العالمية أدى إلى قبول فلسفة الأسواق غير المقيدة كحل للأوجاع الإقتصادية وبالتالي التوجه نحو حل الإحتكارات الحكومية والشخصية وفتح أسواق الإقتصادات الوطنية، وعلى هذه الخلفية تم بلورة "توافق واشنطن" - Washington Consensus - بواسطة صندوق النقد والبنك الدولي وزارة الخزانة الأمريكية - والذي يضع سياسات للنمو ترتكز لخفض حجم الحكومة وتفكيك الإحتكارات العامة والشخصية والتحرير السريع، ولم يتطرق إتفاق واشنطن لأمور مثل عدالة توزيع الدخل أو التشغيل أو تدرج وأولويات الإصلاح أو كيفية إدارة الشخصية ، ولم يكن من المستغرب وبالتالي أن تحصل دولة مثل الأرجنتين على تقييم ممتاز + A+ لإتباعها سياسات توافق واشنطن لتجاهه أزمة إقتصادية وإنجذابية وسياسية طاحنة بعد هذا التقييم بفترة وجيزة.

■ ويشاهد الاقتصاد الدولي ثورة ديمografية تتمثل في إنخفاض السكان وتغير تركيبهم في العالم الصناعي وإنفجار سكاني في المقابل في العالم النامي مما سيحدث بالقطع نقلة في توزيع القوة الإقتصادية حول العالم (وبالذات بالنسبة للصين والهند) ، فقد قفز سكان العالم النامي من 1,7 إلى 4,7 مليار نسمة في الفترة ما بين 1950 ونهاية القرن العشرين ومن المنتظر أن يصل إلى 6,8 مليار في 2025.

■ ويفرض الإحتباس الحراري وتغير مناخ الأرض نفسه على سلم الأولويات والتحديات التي تواجه العالم حيث أن الأسواق بطبعتها تؤدي إلى زيادة تلوث المياه والهواء في حالة عدم التدخل الحكومي (رأى رجال صناعة البترول أثناء إجتماعات دافوس 2006 أن فرصاً جديدة ستتولد نتيجة زيادة حرارة الأرض وذوبان جليد القطب الشمالي لإمكان التنقيب عن البترول المتوفّر في تلك المنطقة إلا أن دافوس 2007 وضع الإحتباس الحراري Global Warming على قمة التحديات!) ، ولقد وقعت 150 دولة في عام 1997 على "بروتوكول كيوتو" للحد من إmissions ثاني أكسيد الكربون غير أن الولايات المتحدة (أكبر ملوث للبيئة العالمية بإضافات سنوية تقدر ب 6 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون) لم تصدق على البروتوكول وتحايل على المطالبات للحد من إmissions الغازات، ويؤكد العلماء وخبراء الإقتصاد والمدافعين عن البيئة أن هناك تكلفة اجتماعية مرتبطة بكل نشاط يؤدي إلى إmissions الغازات ويطالبون وبالتالي دول العالم بفرض ضريبة على إmissions ثاني أكسيد الكربون (أو على البنزين والفحm والغاز) ويررون أن فرض ضريبة على ما هو ضار مثل التلوث فهو أفضل من فرض ضرائب على ما هو مفيد مثل الإدخار أو الاستثمار أو العمل.

■ لقد إحتد الجدل في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية حول منافع ومضار العولمة وتحول صراع الأفكار والممارسات الإقتصادية من النزاع بين الشيوعية والرأسمالية إلى المقارنة بين أشكال متنافسة من إقتصادات السوق والأنظمة الاجتماعية المرتبطة بها.

□ جدل حول العولمة

■ ولقد إستقبلت العولمة بحماس في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن الكثرة ترى اليوم في العولمة إنتصاراً لنظام رأسمالي شرس يتسم بالإستغلال والسيطرة وعدم المساواة بين وداخل المجتمعات الإنسانية، ويرى "Joseph Stiglitz" نائب رئيس البنك الدولي سابقاً والحاائز على جائزة نوبل في الإقتصاد أن الأشكالية ليست في العولمة ولكن في نمط إدارتها حيث يؤكد أن قواعد اللعبة التي تحكم العولمة غير عادلة ومصممة بشكل يخدم مصلحة الدول المتقدمة صناعياً ويسلب سيادة الدول النامية وقدرتها على إتخاذ القرار، وكما يرى "ستيجلتز" في كتاب صدر له مؤخراً بعنوان "كيف تعمل العولمة؟ How Globalization Work؟" إن إدارة العولمة بالصورة الحالية لا تتفق والمبادئ الديمقراطيّة فرئيس الولايات المتحدة هو الذي يختار رئيس البنك الدولي المكلف بترويج النمو في العالم وتعتبر السياسة الأمريكية وليس المؤهلات والخبرة هي المحدد لهذا الإختيار (Namara Mc Wolfowitz) على سبيل المثال جاءا من وزارة

الدفاع وكلاهما مرتبط بحروب فاشلة في فيتنام والعراق) ، وهذا العجز الديمغرافي "democratic deficit" في المؤسسات الاقتصادية الدولية يجعل منها مجرد "تادي للأغنياء" فحوكتها تعبر عن ذلك المفهوم، ولا يجب وبالتالي الإندهاش لفشل صندوق النقد في التسعينات في مهمته الرئيسية لضمان الاستقرار المالي الدولي ولتركيز إهتمامه على إنقاذ الدائنين في الغرب خلال الأزمات الدولية مثل أزمة المكسيك عام 95/94 وأزمة شرق آسيا 97/98 وأزمات أمريكا اللاتينية في بداية الألفية الجديدة!

■ وتبارى في الاقتصادات الصناعية ثلاث رؤى مختلفة حول العولمة وأثارها ، الأولى ترى أن السوق الحرة تؤدى إلى استخدام أكفاً لموارد العالم المحدودة وتعظم من الثروة الدولية وتتيح التقدم الاقتصادي لشعوب العالم وتقوى من فرص السلام العالمي نتيجة الروابط التجارية بين الدول الديمغرافية ذات توجه اقتصاد السوق وان سيادة السوق على الدولة والاقتصاد على السياسة تعنى نهاية الصراعات السياسية المسئولة عن الحرب والسيطرة، ويرى أصحاب الرؤية الثانية أن العولمة تزيد من مستويات البطالة داخل الدول الصناعية وتقصى برامجها الاجتماعية بدعوى التنافس عالمياً وتقضى على الثقافات الوطنية وتنقص من السيادة السياسية وترفع معدلات الهجرة غير الشرعية والجريمة وتعتقد إن إنتصار السوق يعني نهاية الدولة كحامى للضعف اقتصادياً وأن المصالح التجارية والأرباح ستسقط على منظومة القيم، والإتجاه الثالث يتباين المدافعون عن البيئة وحقوق الإنسان الذين يرون أن العولمة قد أفرزت بيئة ملوثة ونظام عالمي هيراركي مستغل ويخشون من عالم تهيمن عليه الشركات متعددة الجنسيات يتحول فيه الإنسان إلى مجرد مستهلك سلبي ويذرون من "تمييز عنصري دولي global apartheid" ويطالبون بالعودة إلى المجتمعات الصغيرة المحلية والمستقلة.

■ أما الدول النامية فقد إضطررت إلى تخفيض الضرائب على الشركات والتغاضي عن كثير من القواعد المنظمة لأداء الأعمال وأحياناً لحماية البيئة وذلك بهدف تشجيع الاستثمار ، ولقد خاب ظن دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا في العولمة أمّا الصين والهند فقد أدّارت عولمة اقتصادها بحذر وتأني وفتحت أسواقها للواردات ببطء ولا تسمح حتى يومنا هذا بدخول الأموال الساخنة المضاربة التي تسعى إلى تحقيق عوائد مرتفعة في المدى القصير، ويرى العديد من خبراء الاقتصاد والتنمية في العالم أن العولمة تقوض الإستقلال الاقتصادي للدول النامية وتضعف من سيطرتها على السياسة الاقتصادية للأسباب التالية:-

- 1- شدة المنافسة التجارية التي تتطلب خفض التكاليف بإستمرار مما يؤدي إلى تقلص المزايا الإجتماعية للعاملين وتدفع الحكومات إلى "سباق بينها نحو القاع race to the bottom".
- 2- إنقال السلطة في المجتمع من الدولة إلى الشركات نظراً لأنه إذا لم تتمكن الحكومة من إتخاذ إجراءات لخفض تكلفة الأعمال فإن الشركات ستنقل أنشطتها إلى دول أخرى.
- 3- محدودية الخيارات السياسية والإconomicsية أمام الحكومات نتيجة رغبتها في جذب رأس المال الأجنبي وتخوفها من هروب الأموال.

4- إنمادج الأسواق المالية يقوض فعالية السياسة الاقتصادية الكلية (السياسات الضريبية والنقدية) في إدارة الاقتصاد الوطني.

□ تجارة حرة أم تجارة عادلة؟

فشل قمة منظمة التجارة الدولية المنعقدة في "سياتل" في نوفمبر 1999 نتيجة عدم رغبة القوى الاقتصادية الكبرى وبصفة خاصة الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي النظر في تحرير جاد للتجارة علاوة على الخلافات بين هذه القوى، فلقد اعترضت الإدارة الأمريكية على رغبة الإتحاد الأوروبي لإدراج سياسة المنافسة ومنع الإحتكار على أجندته المؤتمر وساندت في المقابل أجندته ضيقه تركز على مصالح التصدير الأمريكية (الخدمات المالية / تكنولوجيا المعلومات/ صناعة الطيران/ الزراعة) وكما أن الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي على طرفي نقاش حول عدد من الموضوعات الأخرى من بينها الغذاء المعدل وراثياً، وبالنسبة للدول النامية فقد إجتمع مجموعه 77 في "هافانا" في إبريل 2000 لتعلن رفضها للاقتصاد العالمي مبني فقط على المبادئ الكلاسيكية الجديدة للسوق، ولقد بدأت "دورة الدوحة للتنمية" في نوفمبر 2001 بقطر تلها إجتماعات لوزراء التجارة في سبتمبر 2003 في كانكون بالمكسيك وفي هونج كونج 2005 ، وبائت دورة الدوحة بالفشل أيضاً ، فالدول الصناعية الكبرى لا يريد أن تتنازل عن الدعم الذي تقدمه لصناعاتها وزراعتها وبل إنه في عام 2002 وبعد مؤتمر الدوحة مباشرة أقرت الولايات المتحدة شريعاً يضاعف من الدعم الزراعي وما زالت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تستخدم نفقات الدفاع لدعم عدد كبير من الصناعات، وأماماً في أوروبا فإن البقرة تحصل على دعم قدره 2 دولار يومياً في المتوسط وهو حد الفقر الذي وضعه البنك الدولي والذي يعيش تحته أكثر من نصف سكان العالم! ويأتى ثالثى دخل المزارع في النرويج وسويسرا من الدعم والنصف في اليابان والثالث في الإتحاد الأوروبي وتصل فاتورة الدعم إلى 80% من الدخل الزراعي في بعض المحاصيل مثل الأرز والسكر! وتساق المبررات بأن هذا الدعم إنما هو ضروري للحفاظ على المستوى المعيشي لأسر صغار المزارعين وفي حقيقة الأمر فإن 87% من الدعم الزراعي الأمريكي يذهب لشريحة الـ 20% الأعلى من المزارعين الأمريكيين و 25% منه لشريحة الـ 1% الأعلى وهي الشركات الزراعية الكبرى في الولايات المتحدة! وهذا تهار أسعار المنتجات الزراعية في العالم النامي نتيجة ضخامة الدعم الأمريكي والأوروبي مما لا يؤثر فقط على دخول المزارعين في الدول النامية والذين يشكلون قرابة نصف القوى العاملة ولكن على كل من يتعاملون معهم بيعاً وشراء، والنتيجة هي إنخفاض عام للدخل ولمستوى المعيشة!

إن نظام التجارة العادلة يعني القضاء على كل أنواع الدعم والقيود التجارية، ويؤكد جوزيف ستجلتز إن العالم بعيد جداً في الوقت الحالى عن هذا النظام العادل، وقد

ركزت "الجات" عدد بدأ تحرير التجارة على منتجات الصناعة التحويلية والثى كانت تمثل في ذاك الوقت الميزة النسبية للإقتصادات الصناعية المتقدمة وكان التحرير محدوداً بالنسبة للمجالات ذات الأهمية للدول النامية مثل الزراعة والمنسوجات، وعندما إنخفض نصيب الصناعة التحويلية في الدخل القومى للإقتصادات المتقدمة فإن المفاوض الأمريكي والأوروبي بدأ التركيز بالجاج على تحرير الخدمات (70% من الإقتصاد الأمريكي والأوروبي) وعلى حقوق الملكية الفكرية، ونجحت الدول الصناعية الكبرى في تحرير الخدمات كثيفة الإستخدام للمهارات التي تمثل ميزة نسبية لها (الخدمات المصرافية/ التأمين / تكنولوجيا المعلومات) بينما تركت خارج الأجندة الخدمات المعتمدة على مهارات منخفضة أو متوسطة مثل الإنشاءات والنقل البحري.

ولقد نجحت الدول المتقدمة صناعياً في مفاوضات التجارة نتيجة قيامها بإعداد وصياغة الأجندة (جدول الأعمال)، وفي حقيقة الأمر فإن المصالح الخاصة في الدول المتقدمة هي التي تبلور هذه الأجندة ولا يعود المفاوضات الحكومية من كونه ممثلاً لجماعات المصالح والشركات الدولية الكبرى التي تخلط بين مصالحها والمصالح الوطنية للولايات المتحدة، وتحتوى الأجندة الجديدة على موضوعات شائكة مثل معايير حقوق الإنسان والبيئة والعملة تحت مسمى "الإغراق الاجتماعي Social Dumping" (من المفترض أن تناقش هذه الموضوعات في منظمة العمل الدولية وليس في منظمة التجارة)، وقد رفضت معظم الدول وخبراء الإقتصاد في العالم إدماج هذه الأمور في مفاوضات التجارة ويررون أن مقررات هذه الأجندة مدفوعة بمصالح حمائية.

ولقد أخذت "الحمائية الجديدة new protectionism" أشكالاً جديدة تختلف عن سابقتها وذلك على هيئة قرارات إدارية تحت إدعاء حماية الصحة أو الأمان، وكما أن الدول المتقدمة تقوم بتصميم هيكل للتعريفة الجمركية بها لاشتعاج التصنيع في الدول النامية (تدرج التعريفة tariff escalation أو تعريفة أعلى على منتجات الصناعة التحويلية ومنخفضة على المواد الخام) وتضع حواجز جمركية متعددة مثل التعريفة المؤقتة في حالة زيادة واردات ماعن حد معين surge أو رسوم إغراق (وهو النظام المفضل في أمريكا) أو الحواجز الفنية والمقاييس العلمية وقواعد المنشأ، وبل أن "تعديل دول (نسبة للسناتور روبرت دول)" على قانون التجارة الأمريكية يعطي للولايات المتحدة حق الإنساح من منظمة التجارة الدولية إذا رأت إن بقائها يؤثر على المصالح والسيادة الأمريكية وهي واقع الأمر فهناك حالياً العديد من القرارات لمنظمة التجارة تتعارض مع القوانين الأمريكية وبالخصوص قانون البيئة الأمريكية، وهذه الجوانب مجتمعة دفعت العديد من الإقتصاديين في العالم إلى التشكيك في فعالية منظمة التجارة العالمية.

ويرى "عالم الإقتصاد Jagdish Bhagwati" إن الإقليمية الجديدة New Regionalism - والتي بدأت بإصدار "القانون الأوروبي الموحد

"European Act" في عام 1986 - هي المعوق الرئيسي لحركة تجارة حرّة وعادلة حول العالم ويؤكد أن كل خطوة نحو إندماج أوروبا تزيد من قيود التجارة بالنسبة للدول غير المنتسبة للإتحاد الأوروبي (وهذا يفسر السعي الحثيث لتركيا لدخول الإتحاد لكون أوروبا السوق الأصلي للصادرات التركية) ، وفي نهاية التسعينات من القرن العشرين كان قد أُبرم مئة إتفاق تجاري إقليمي كلها بالطبع يقوض إقامة "نظام تجاري حرّ ومتعدد الأطراف multilateral free trade regime" ، ولقد أعلنت الولايات المتحدة بعد إنهيار المحادثات في كانون إنها ستلجم إلى الإتفاقيات الثانية وبالفعل تمكنت من خلال إتفاقيات التجارة الحرة والثانية الحصول على تنازلات من الدول الموقعة معها على هذه الإتفاقيات فشلت في الحصول عليها في جولة الدوحة ويعتقد Jeffrey Fradel آخر من الاقتصاديين المرموقين في العالم أن "الإقليمية الجديدة" تمثل تهديداً متماماً لحرية التجارة ويقتربون قواعد جديدة منظمة للنكتارات الإقليمية بحيث لا تغوص تحرير التجارة (قواعد الجات التي تنظم الإتفاقيات الإقليمية والتي تدرج تحت البند 24 محددة ولا تلبى الغرض منها) ولا تؤدى إلى تجزئة العالم مثل ما ساد في الثلاثينات من القرن الماضي وأدى إلى الحرب العالمية الثانية، وهكذا يصعب في الوقت الراهن تحديد مستقبل العلاقة بين العولمة من جانب والحماية الجديدة والإقليمية الجديدة من جانب آخر!

■ احتكار المعرفة

■ تمثل إتفاقية حقوق الملكية "التريس TRIPS" ضمن الجات إنتصاراً لمصالح الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على المصلحة العامة لبلايين من البشر في العالم النامي ، وتخالف حقوق الملكية الفكرية عن حقوق التملك الأخرى (أرض/ عقارات/ الآلات وأدوات....) لأنها تنشأ سلطة لإحتكار المعرفة داخل المنظومة الإقتصادية، وهو الإحتكار الذي يتعارض مع مفاهيم الكفاءة الإقتصادية التي تعتبر المعرفة بمثابة منفعة عامة public good يجب إتاحتها للجميع، ويأمل المدافعون عن "التريس" أن يُعوض النقص في الكفاءة الإقتصادية الناجم عن سلطة الإحتكار بزيادة في المقابل للإبتكارات نتيجة قيود استخدام المعرفة مما سيؤدي - حسب إدعائهم - إلى نمو إقتصادي أسرع، وبدل هذا التبرير على التبسيط الذي تجأ إليه المصالح الخاصة في الدفاع عن قضيتها، فالإحتكار لا يؤدي فقط إلى عدم الكفاءة بل أيضاً إلى إبتكار أقل حيث أن الإحتكارات المعزولة عن المنافسة لا تخضع للضغوط التي تولد الإبتكار، وأما الإدعاء بأنه لن تكون هناك بحوث دون حماية فكرية فيكتفى ببطلاته الرجوع لتاريخ الإنسانية الذي شهد إبتكارات رائعة بدون نظام لحقوق الملكية الفكرية، وبكل أن الجامعات ومراكز الأبحاث التي تتلقى التمويل من الحكومات هي التي حققت التقدم

الخارج في المعرفة والتقنية لنقوم الشركات بعد ذلك بترجمة هذه الإبتكارات إلى سلع تجارية، فالمؤسسات الأكاديمية والبحثية - على عكس الشركات- تؤمن في أداء مهمتها بالعمارة المفتوحة open architecture أى أن المعرفة يجب أن تناجح للكافة بهدف تشجيع مزيد من الإبتكار.

وإن كل فكرة أو ابتكار أو اختراع بنيت في واقع الأمر على تطور افكار وابتكارات واختراعات سابقة لها، وبالتالي فتحديد حدود الملكية الفكرية لهو امر في غاية الصعوبة حيث هناك شبه استحالة في تحديد الاصل! وكما ثفت النظر في هذا الصدد مصروفات الدعاية والإعلان لشركات الأدوية والتي تفوق بكثير ما يصرف على البحث والتطوير وبل ان ميزانيات البحث تعطى قدرأً اكبر لتطوير عقارات نمو الشعر والقدرة الجنسية للرجال عن تطوير ادوية للامراض الاساسية، وعليه فان نظاماً مقبولاً للملكية الفكرية يجب ان يوازن في هذه المرحلة بين تكلفة الاحتكار ومنافع الإبتكار وذلك بالحد من مدة براءة الاختراع وأهمية نشر تفاصيله وضمان عدم استخدام براءات الاختراع بشكل يؤدي الى سوء استخدام سلطة الاحتكار power monopoly abusive، ومن الغريب ان تخضع مفاهيم الملكية الفكرية لاتفاقيات التجارة بينما موضعها الصحيح هو في المنظمة العالمية لملكية الفكرية WIPO (احدى المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة) والتي تبنت قرار في اكتوبر 2004 - بناء على اقتراح من الارجنتين والبرازيل - ينظم الملكية الفكرية بما يخدم متطلبات التنمية غير ان المنظمة لا تملك آليات لفرض قرارتها مثل منظمة التجارة الدولية.

ويتبين بجلاء التحيز ضد الدول النامية من خلال التعامل مع المعرفة التقليدية وانواع العلاج والأدوية المؤسسة على الاعشاب والتي يتم القرصنة piracy عليها من قبل الشركات الكبرى رغم اعتراف العالم بحقوق الدول النامية في التعويض في الاتفاق الدولي للتنوع البيولوجي الموقع في يونيو 1992 عند انعقاد مؤتمر الامم المتحدة عن البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو غير ان المنظمة لا تملك آليات لفرض قرارتها الادوية الكبرى لم تصدق على هذا الاتفاق!

ان الهدف الاصلی لاتفاقيات التجارة هو تحرير حركة المنتجات والخدمات عبر الحدود الا ان اتفاقية الترس ركزت على تقييد حركة المعرفة عبر الحدود، وكما انهما تعطى مثلاً قوياً على التعارض والتناقض بين اتفاقيات التجارة والقيم الانسانية الأساسية أى حق الحياة مقابل حق الحصول على الربح؟!

□ الثالث المتضارب والازمات المالية العالمية

ان الصعوبات التي تواجه نظام نقدى عالمى مستقر ومحبوب سياسياً تزداد حدة نتيجة التناقض الحتمي بين متطلبات هذا النظام من حيث : (1) اسعار صرف ثابتة، (2)

اسفل كل دولة في سياساتها الماكرو اقتصادية و(3) حرية تقل رؤوس الاموال، وهو الثالث الذي لا يقبل المصالحة على حد التعبير الشائع بين الإقتصاديين، فنظام لاسعار صرف ثابتة (مثل بريتون وودز قبل إنسحاب الولايات المتحدة منه في بداية السبعينات) مع سياسات ماكرو اقتصادية مستقلة يؤدي إلى استقرار اقتصادي يتيح للحكومات التعامل بفعالية مع المشاكل الداخلية ولا سيما معدل البطالة إلا أن هذا النظام يضحي بحرية حركة رؤوس الأموال والتي تعتبر من أهم أهداف الرأسمالية العالمية، وتختلف الدول فيما بينها في هذا الشأن فالولايات المتحدة تحبذ سياسة نقدية مستقلة مع حرية حركة الأموال وتقلل من جدو اسعار صرف ثابتة بينما تفضل المجموعة الأوروبية اسعار صرف شبه ثابتة واما دول أخرى مثل ماليزيا والصين فتولى أهمية قصوى لاستقلالية السياسة الماكرو اقتصادية وتفرض قيوداً على حركة الأموال، ويعتقد عدد من خبراء الاقتصاد ان الوضع الحالي القائم على تعاون غير رسمي بين البنوك المركزية هو أفضل حل لمشاكل النظام النقدي العالمي بينما ترى مجموعة أخرى من الاقتصاديين إن هذا الوضع مهدد بعدة أمور منها التذبذب العشوائي في أسعار العملات وبالذات بين الدولار وبين نتيجة مناورات الولايات المتحدة واليابان المستمرة لتعديل قيمة عملاتها بهدف زيادة تنافسيتها صناعاتها على الساحة الدولية ومنها أيضاً عدم التوازن الهائل بين دول الفائض (اليابان / تايوان / الصين) ودول العجز (الولايات المتحدة) ولقد اقترح نوبيل الاقتصاد الراحل " ملدون فريدمان " نظاماً يعتمد على اسعار صرف مرنة بينما تفضل مجموعة أخرى من نوبيل الاقتصاد العودة الى نظام القرن الـ 19 لاسعار صرف ثابتة وغطاء من الذهب إلا ان معظم خبراء الاقتصاد يميل لنظام اسعار صرف مرنة بتعوييم مدار، ولقد اقترح الفرنسيون والالمان واليابانيون أن تقوم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان بادارة اسعار الصرف والحفاظ على مستوياتها ضمن حدود معينة بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد الدولي وكما طالبوا بفرض رقابة على " صناديق الوقاء hedge funds " ، وهكذا ونتيجة هذا الخلاف في السياسات والمصالح والرؤى فإن ايجاد حل لهذا الثالث المتضارب على الساحة الدولية مازال بعيد المنال .

- ويلقي عالمي الاقتصاد " Robert Wade و Jagdish Bhagwati " المسؤولية - في الازمة المالية لشرق آسيا - على سياسات الخزانة الأمريكية الهدافة إلى تحقيق المصالح المالية الأمريكية وذلك من خلال الضغط على دول هذه المنطقة لتحرير مبكر ومتسرع لأسواقها المالية، ويتعاطف خبير الاقتصاد الدولي " Jeffery Sachs " مع هذا الرأي ويفند الادعاء بأن الازمة تعود لاخطاء في السياسة الاقتصادية لهذه الدول التي سبق وان ادركت انه لا يمكن خلق وظائف وبناء مصانع بأموال تأتي وتدهب بين ليلة وضحاها وخسارة من عدم

الاستقرار الذي يصاحب هذه التدفقات دون فائدة تذكر على الاقتصاد، غير انها أضطرت لفتح أسواقها لحركة حركة الاموال تحت ضغط من صندوق النقد ووزارة الخزانة الأمريكية كما سبق الاشارة اليه، ودفع ذلك الثمن فادحاً فباع الناس مفروشاتهم وملابسهم في شوارع بانجوك، وفي دول أخرى تركوا المدينه ليعيشوا عاليه على أهلهم في الريف، وأفلست المؤسسات والبنوك، وفشلت سياسات الصندوق في اصلاح الوضع وبل ازدادت الازمة سوءاً حيث أن روشته الصندوق لم تكن مصممة أصلاً لحماية هذه الدول من الانزلاق في الكساد بقدر ماوسيعت لحماية الدائنين في الغرب وضمان سداد مستحقاتهم! فتولت الولايات المتحدة - في منتصف ديسمبر 1997 - تدبير حزمة انقاذ لكوريا الجنوبيه قدرها 58 مليار دولار (أعلى رقم انقاذ عرفه العالم) وضغطت على الحكومة الكورية المنتخبة حديثاً في ذاك الوقت لقبولها بالاصافة إلى قروض اضافية من صندوق النقد، وذهب تلك الاموال لسداد المستثمرين الامريكيين والاجانب وفي المقابل قدمت الحكومة تنازلات عديدة مثل فتح نظامها المصرفي لدخول المستثمرين الاجانب (أساساً أمريكيين) ومثل اغلاق العديد من البنوك والمؤسسات الوطنية التي كانت توظف عشرات الآلاف من العمال، ولقد أستعادت معظم آسيا عافيتها الأن الا ان الاصلاحات التي فرضها صندوق النقد مثل الغاء الدعم على الغذاء (أهمية هذا الدعم لعشرات الملايين في اندونيسيا على سبيل المثال) وتخفيف الانفاق الحكومي لتحويل اقتصادات المنطقة إلى النموذج الاقتصادي الامريكي المحرر من التدخل الحكومي قد أصطدمت بالقيم الاجتماعية والخصائص المميزة لاستراتيجيات التنمية في هذه البلاد مما دفع عدد من الزعماء (مهابير محمد) وقاده الرأي في المنطقة إلى الاعتقاد بأن الدافع الرئيسي للولايات المتحدة هو تقويض الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة لهذه المجتمعات وفتحها امام الاستثمار الامريكي !

- ولقد سبق أن أستخدم نفس السيناريو مع المكسيك، فلقد منحت 50 مليار دولار كمساعدات من صندوق النقد والولايات المتحدة ودول أخرى، ويعتقد "Milton Friedman" ان هذه الاموال انتقلت بالفعل إلى أيادي المؤسسات الاجنبية وبالذات البنوك الامريكية بينما تركت المكسيك تأن تحت وطأه الكساد والارتفاع الهائل في الاسعار، وكما يرى Friedman وزملاءه من المدرسة الاقتصادية المحافظة ان رد فعل صندوق النقد خلال أزمة المكسيك عامي 94/95 ادليل على عدم فعاليته وتدخله غير المجدى وطالبوa بالغاذه.
- ولقد أتبعت الصين سياسات توسعية تقليدية مبتعدة بذلك عن مقررات صندوق النقد، ولم تترك فقط على سياسات استقرار الاسعار كمطلوب خبراء الصندوق بل على الاستقرار الحقيقي الذي يؤمن وظائف جديدة ويأخذ في الاعتبار الدخلاء الجدد في سوق العمل، ورغم القيود المفروضة على حركة الاموال فقد تدفقت على الصين أموال قدرت بمائة مليار دولار خلال عام 2004 وحده.

• وبشكل عام فان موقف اللامبالاه حول مخاطر تحركات الاموال عالمياً بدأ يتغير مع نهاية صيف 1998، ففي أغسطس من نفس العام خفض الروبل وصاحب الازمة الروسية اضطراب مالي أدى الى انخفاض حاد في البورصة الامريكية وغيرها من البورصات العالمية، وتزامن ذلك مع هروب الاموال من البرازيل واحتمال انهيار عملتها، وازدادت المخاوف من دخول العالم في أزمة إقتصادية مشابهة للكساد الأعظم في الثلاثينيات، ومع ما قد يهدد المصالح الامريكية من جراء هذا كله دعت ادارة الرئيس كلينتون إلى معمار مالي عالمي جديد لاحتواء انتشار الازمة والوقاية من أزمات أخرى في المستقبل، واجتمعت مجموعة G7 في أكتوبر 1998 لتقترح انشاء صندوق طوارئ بـ 90 مليار دولار يتبع صندوق النقد الدولي، ولم تلقى بعض المقترفات اثناء هذا الاجتماع اجماعاً مثل انشاء بنك مركزى دولي أو فرض ضريبة على الاموال المحولة عبر الحدود، ولقد سبق "James Tobin" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ان اقترح فرض ضريبة (عرفت باسمه) على الاموال السريعة وقصيرة الاجل Short Term Capital Flows بهدف الحد من المضاربة في الاسواق المالية، وكما نصح عالم الاقتصاد Paul Krugman الدول التي تعاني من مشاكل مالية بضرورة وضع قيود على حركة الاموال، ورغم كل ذلك فان الدول الصناعية لم تصل بعد إلى توافق حول إصلاحات النظام المالي العالمي مما لا يبشر بالخير لمستقبل استقرار الاقتصاد الدولي!

□ الشركات عابرة الحدود والاستثمار الاجنبي المباشر

• يثير الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات خلافاً شديداً على ساحة الاقتصاد الدولي، فيرى من يؤيد هذا الدور أن الشركات الدولية الكبرى تزيد من كفاءة وانتاجية استخدام موارد العالم وتعظم وبالتالي ثروته ورفاهته الاقتصادية، ويحملها المنتقدون مسؤولية تقويض الديمقراطية (مصدق وسلفادور الليندي....الخ) وإلحاق الضرر بالاقتصادات الوطنية ويعهمونها بممارسة شكل جديد من الرأسمالية الشرسة غير الخاضعة للمساءلة ، الا ان العالمية تدرك انه اذا لم تتمكن دول نامية من جذب الاستثمار الاجنبي المباشر FDI فيصعب عليها اكتساب الموارد المالية والتكنولوجيا والتواجد في الاسواق العالمية وهي الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية، حيث ان اي اقتصاد نامي خارج شبكات الانتاج والتحالفات الدولية التي تسيطر عليها الشركات عابرة الحدود سيكون في وضع صعب نظراً لأن جزء لا يستهان به من التجارة العالمية يتشكل من التجارة بينية داخل هذه الشركات أي بين فروعها المنتشرة حول العالم intrafirm trade between subsidiaries ، فلقد تحولت استراتيجيات هذه الشركات من الاستثمار الاقفي إلى الاستثمار الرأسى وذلك بت تصنيع الاجزاء والمكونات في موقع مختلفة من العالم ول يتم تجميعها في موقع آخر، ولقد كانت لهذه الاستراتيجيات في دمج الانتاج حول العالم أثر قوي على التوزيع الجغرافي للصناعات

والخدمات في الاقتصاد العالمي، وهذا علاوه على التغيرات في طرق الانتاج والتنظيم الصناعي (الانتقال من انتاج الحجم إلى الانتاج المرن / شبكات الموردين....) التي ساهمت هي الأخرى في عولمة الاعمال.

- ويمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تقيد أو تضر الاقتصاد الذي تدخله، فقد تخلق منافسة غير عادلة مع الشركات المحلية وتقيم حاجز دخول أمام الشركات الوطنية الجديدة إلا في الحالات التي تمتلك فيها الدولة النامية قدرات بشرية وتقنيات مرتفعة، ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الحالات إلى سيطرة أجنبية على قطاعات التكنولوجيا المتقدمة المهمة للأمن القومي أو ذات الأهمية الاستراتيجية لادة وتنافسية الاقتصاد الكلي (أثيرت هذه المخاوف في الولايات المتحدة أمام الاستثمار الياباني المباشر).
- وفي عام 2004 بلغت ايرادات "جنرال موتورز" 191.4 مليار دولار وهو رقم يتعذر الناتج الإجمالي لـ 148 دولة منفردة، وفي عام 2005 حققت "وول مارت" ايرادات قدرها 285.2 مليار دولار، وصارت الشركات القوية مالياً تشكل قوى سياسية، ففي الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة استبدلت الرشاوي التي تقدمها الشركات بمساهمات ضخمة في الحملات الانتخابية السياسية، ولم تعد الجائزة مجرد عقد لبناء طريق أو سডود بل تغيير في سياسات الدولة، ويدرك نوبيل الاقتصادي Stiglitz أن 41 شركة ساهمت بـ 150 مليون دولار للأحزاب السياسية الأمريكية في الفترة 1991/2001 وتمعت في المقابل بـ 25 مليار دولار من التخفيضات الجمركية، وانفقت شركات الأدوية الأمريكية 759 مليون دولار للتأثير في اصدار 1400 شريع من الكونجرس في الفترة من 1998 إلى 2004 وكما أعطت الحكومة الأمريكية الأهمية الفصوصى لمصالح هذه الشركات في مفاوضات التجارة والتربيس !
- وينخفض نسبياً مستوى الاستثمار الأجنبي في كل من اليابان وكوريا الجنوبية ودول آسية أخرى التي مازالت تضع قيوداً على الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات، وهناك دول أخرى لا تتصدى للأستثمار الوافد ولكنها تحصن أسواقها من خلال منع الاحتكار والسياسات المرتبطة به وكذلك القواعد الوطنية التي تحد من ممارسات الاندماج والاستحواذ، ويتركز معظم الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية حالياً في الصين وفي دولتين من أمريكا اللاتينية هما البرازيل والمكسيك.
- ولا توجد قواعد حاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم مثل تلك المتعلقة بالتجارة أو بالأمور النقدية، وبطلب علماء الاقتصاد باتفاق دولي ينظم حركة الشركات عابرة الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر حيث ان المعايير الحالية TRIMS دخل اتفاقية الجائس GATS ومبنياً على شرف الشركات الدولية في الامم المتحدة لانكفي لتنظيم دور هذا الاستثمار في الاقتصاد الدولي وكما ان مبادرة "الاتفاق متعدد الاطراف حول الاستثمار MAI" التي اقترحتها ادارة الرئيس كلينتون في سبتمبر 1995 لم ترى النور نظراً للمعارضة الشديدة

التي واجهتها في العالم لتجاهلها مصالح العاملين وتلوث البيئة، ولاشك أن أي اتفاق دولي يجب أن يأخذ في الاعتبار هذه الأمور علوة على موضوعات الضرائب على الاستثمار الاجنبي وتحويلات الأسعار بين فروع الشركات حول العالم Transfer pricing والحوافز التي تقدمها حكومات الدول النامية لجذب الاستثمار الاجنبي وتوازن تلك الحوافز مع التكاليف الاجتماعية بحيث لا يؤدي إلى سباق نحو القاع بين الدول، وأيضاً موضوع حوكمة هذه الشركات بحيث يتم محاصرة الفساد الذي تمارسه والحد من سلطتها باصدار قانون دولي للمنافسة وإنشاء هيئة دولية لمراقبة الممارسات الاحتكارية (علومة الاحتكار) والضارة بالمنافسة.

□ الدولة والسوق : دروس التسعينات

- تمحور الأفكار والممارسات الخاصة بأدوار الدولة والسوق حول اشكالية تحقيق الكفاءة من جانب والعدل من جانب آخر، ولقد ثبت أن الاسواق بمفردها لا تؤدي إلى الكفاءة الاقتصادية بدون تدخل حكومي مناسب خلافاً لرؤية أصولية السوق Market Fundamentalism، وكما لا يوجد نموذج نمطي واحد أو طريق أمثل لتسهيل الاقتصاد، وهناك العديد من أشكال اقتصاد السوق وتمثل السويد نموذجاً لهذا الاقتصاد يتمتع بفضل رعاية صحيحة وبأجود تعليم وبعدالة أوفر، ويطلب النجاح الاقتصادي احداث التوازن الصحيح بين الحكومة والسوق أي تحديد الخدمات الواجب تقديمها من الحكومة والقطاعات المطلوب تشجيعها وقواعد حماية العاملين والمستهلكين والبيئة، ومن الطبيعي أن تتغير عناصر هذا التوازن مع الوقت وأن يختلف من بلد لآخر، الا انه وفي جميع الأحوال تظل أهمية عنصر العدالة الاجتماعية والعوامل القيمية غير الاقتصادية وضرورة اصلاح مشاكل الرأسمالية المنتشرة في المنافسة المنتقدة والمعلومات غير الكاملة.
- ولقد وجدت البلدان التي فتحت قطاعها المصرفي للبنوك العالمية الكبرى (الارجنتين والمكسيك في التسعينات) ان هذه البنوك تفضل التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات وذلك على حساب توفير الائتمان للشركات الوطنية المتوسطة والصغيرة، وعلى صعيد آخر اعترف صندوق النقد مؤخراً بخطورة حرية تنقلية رؤوس الاموال، وكما كان للتقدم العلمي في النظرية الاقتصادية في الثمانينات الفضل في القاء الضوء على محدودية الاسواق وبالأخص عندما يكون هدف الدولة إستيعاب التكنولوجيات الجديدة لسد الفجوة المعرفية Knowledge Gap نظراً لكون المعرفة هي المورد المحوري للتنمية الاقتصادية وهذا يتفق مع معظم الاقتصاديين اليوم أن حركة الاسواق بمفردها وبدون تدخل من الدولة لن تقود إلى الكفاءة الاقتصادية.
- ولقد تميز نجاح دول شرق آسيا بالدور الإيجابي الذي لعبته الحكومات، فالاموال التي ضخت للاستثمار جاءت من شعوبها نتيجة تشجيع الحكومات للادخار المحلي وعدم اعتمادها على

التدفقات الرأسمالية المتطرفة والتي تأتي من الخارج، وقد وصل متوسط معدل الادخار في معظم بلدان المنطقة إلى 25% من الناتج الاجمالي، ويصل الادخار الوطني في الصين اليوم إلى 40% من الناتج مقابل 14% في الولايات المتحدة، وقد أمنت كل هذه الدول بأهمية السوق ولكنها كانت على وعي وادرأك بضرورة التحكم في الاسواق، فعندما لاتفتح البنوك الخاصة فروعاً في المناطق الريفية أو لاتقدم قروضاً طويلة الاجل فان الحكومة تتدخل لسد هذه الفجوة وعندما لا يقوم القطاع الخاص بتوفير المدخلات الاساسية للإنتاج مثل الحديد والاسمنت والكيماويات فان الدولة تدخل في هذه الانشطة، وبينما اتجهت معظم هذه الدول نحو التحرير الاقتصادي فانها فعلت ذلك بايقاع يتفق مع قدرتها الاقتصادية (قيود على الاستيراد الذي يضر الصناعة والزراعة الوطنية)، وقد دعت الصين وماليزيا وسنغافورة الاستثمار الاجنبي للمشاركة في التنمية بينما نهضت اليابان وكوريا الجنوبية دون الاعتماد على هذا النوع من الاستثمار وبل لم تشجعه، والدول التي رحبة بالاستثمار الاجنبي فعلت ذلك شريطة أن يرتبط بنقل التكنولوجيا وتدريب العاملين، ووضعت دول مثل الصين والهند التي تفتح أسواقها للاستثمار الاجنبي طویل المدى قيوداً على التدفقات الرأسمالية قصيرة الاجل.

- أما في دول الاتحاد السوفيتي سابقاً فقد كان من المفترض ان يجلب الانتقال من الشيوعية إلى اقتصاد السوق الرفاهة الا ان مستويات المعيشة والدخل هبطت بقرابة 70%， وكانت نتائج العلاج بالصدمة الذي اتبعته روسيا والدول الاشتراكية الاخرى للإنقال إلى النموذج الغربي للرأسمالية مدمرة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً حيث ظهرت الجريمة المنظمة وغير المنظمة وشبكات التهريب والدعارة باشكالها، وأدى تحرير الاسعار إلى تضخم هائل وصل إلى معدل 3300% سنوياً في دولة مثل أوكرانيا مما اضطر الحكومات إلى تقييد السياسة النقدية (اسعار فائدة مرتفعة مع قيود على الائتمان) واتباع سياسات التقشف (ميزانية انفاق حكومي ضئيل) بهدف كبح التضخم الامر الذي دفع تلك الاقتصادات إلى الدخول في مراحل من الكساد، وادت الخخصصة السريعة إلى هروب مليارات من الدولارات خارج البلاد (تفوق تريليون دولار في روسيا) واوجد طبقة جديدة - تكون ثرائها من السطوة على اصول الدولة لا من العمل الشاق - وقادت بتهريب الاموال بايقاع اسرع بكثير من تدفق مليارات المساعدات التي وفرها صندوق النقد، فقد حررت اسواق المال والنقد على امل تدفق الاموال إلى الداخل بينما الذي حدث هو العكس تماماً! وانه من المتفق عليه في الوقت الراهن ان سرعة الاصلاحات في دول الكتلة الشرقية كانت خطأً فادحاً، فقد تمت الخخصصة قبل وضع اطر شرعية وقوانين للضرائب وكما ادى انخفاض ايرادات الدولة وانسحابها من النشاط الاقتصادي دون تدبير موارد آخرى الى انهيار الانفاق على الصحة والبنية الاساسية وشبكات الامان الاجتماعي والتي تدهور سريع في النظام التعليمي الذي اشتهر في السابق بجودته العالية، وبالتالي ارتفع معدل الفقر في دول الكتلة السوفيتية السابقة

إلى عشرة أضعاف في الفترة من 1987 إلى 2001 إلا أن بعض الدول مثل بولندا وسلوفينيا لم تصب بنفس الأذى حيث ادارت فترة التحول بشكل أفضل.

- ولقد منيت بالفشل سياسات دول أمريكا اللاتينية التي طبقت وسارت على نهج "توافق واشنطن Consensus" الذي استهدف مكافحة التضخم المستشري في هذه الدول، حيث لم يدم النمو لكونه اسس على افتراض كثيف من الخارج وعلى خصوصة الأصول الوطنية للجانب علاوة على عدم استخدام حصيلتها في الاستثمار، وقد شاهدت هذه الاقتصادات طفرة مؤقتة في الاستهلاك وفي الناتج الإجمالي إلا أنه صاحب ذلك تضاعف الثروة الاقتصادية مما دفع العديد من خبراء الاقتصاد إلى ادراك أهمية "الإصلاح المحاسبي" وحاجة الدول إلى إشكال من الميزانيات تأخذ في الاعتبار أصول وخصوصية الدولة بما في ذلك تخصيص جزء يوضح بيع الأصول شاملة الموارد الطبيعية والخصوصية، فالشكل الحالي لميزانية الدولة يتحسن نتيجة بيع الأصول وانخفاض عجز الموازنة وبالتالي حيث يمكن خفض العجز عن طريق بيع الموارد الطبيعية والأصول الوطنية، وعندها تحصل الدولة على درجات عالية طبقاً لمعايير صندوق النقد ويتوفر لها مزيد من الائتمان نتيجة رضاء المانحين وأسواق المال العالمية إلا أن هذه الدولة في حقيقة الأمر أصبحت أشد فقرًا!
- وأما في الولايات المتحدة والتي يروج البعض لنموذجها في تنمية رأسمالية غير مقيدة، فإنه وحتى، يومنا هذا تلعب الحكومة الأمريكية دوراً محورياً في السياسات المالية حيث توفر الضمان لجزء مهم من الائتمان المنحوح لبرامج التمويل العقاري وفرضيات الطلبة وال الصادرات والواردات والتعاونيات والمشروعات الصغيرة، وتاريخياً قامت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بدور فاعل في الاقتصاد والتنمية بما في ذلك التنمية التكنولوجية والبنية الأساسية.

□ الاقتصاد المصري... إلى أين؟

- اعتمدت سياساتنا الاقتصادية - إلى حد كبير - على المفاهيم التي سادت العالم في أو آخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي من حيث إصدار التشريعات لتحسين مناخ الأعمال وتحرير التجارة في المنتجات والخدمات وحرية إنفاق الأموال والخصوصية وجذب الاستثمار الأجنبي بهدف ربط الاقتصاد المصري بالأسواق العالمية وزيادة الانتاجية، وقد تميز تطبيق هذه السياسات بالتأني والحذر نظراً لإشكالية التوفيق بين تحرير الأسواق من جانب ومتطلبات الفئات العريضة من محدودي الدخل من جانب آخر وهي الإشكالية المتمثلة في إحداث التوازن بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية، إلا أنه ونتيجة لتأثيرات عوامل خارجية ومحليه لم تبلغ الأهداف المرجوة في كفاءة أداء الأسواق (المنافسة والانتاجية) وفي فعالية قواعد العدل الاجتماعي (الخدمات العامة والفجوة بين الدخول)، وفي نفس الوقت فقد غيرت تجارب دول العالم النامي والازمات الطاحنة التي

مرت بها من قاعدة المفاهيم التي سيطرت على الفكر الاقتصادي في حقبة التسعينات والتي أثبتت فشلها وبل خطورتها على مسار التنمية، ويطلب ذلك بالتالي مراجعة شاملة لاستراتيجيتنا وسياساتنا الاقتصادية، فالسياسات الاقتصادية ليست هي مجموعة من الثوابت التي يتم تطبيقها في كل الاحوال بل هي تحرك ديناميكيًّا بناء على طرق للتفكير تتيح لنا تشكيل أجوبة جديدة لمشاكل عالم متغير بيقاع سريع، وكما انه لا توجد قواليب أو نماذج جاهزة لسياسات التنمية فلا يمكن مثلاً اتباع نموذج دول شرق آسيا في استراتيجيةها الأولية ذات التوجه التصديرى لأنها تمت في ظل أشكال للتبدل التجارى العالمى فى السبعينات مختلفة تماماً أو اتباع نموذج الصين والهند حالياً التي تختلفان عن مصر فى خصائصهما الاجتماعية والسكانية والتropicية، ولا تعنى هذه المراجعة أيضاً العودة الى سياسات الإنغلاق فلا يجدى لنا أن نعزل انفسنا عن الاقتصاد العالمى وعلينا أن نواجه التحدى المتمثل في احداث التوازن الدقيق والذكي بين متطلبات تقوية الداخل والاندماج مع الخارج، والاحتفاظ بقدرتنا على التحكم في السياسة الماكرواقتصادية (وأدواتها مثل أسعار الصرف والفائدة ونسبة البطالة...) أي متطلبات السياسة الوطنية لتحقيق التنمية والديمقراطية الاقتصادية.

• وتشكل المراجعة من مجموعة من العناصر الاقتصادية الرئيسية تكون في مجموعها إطاراً يتدارس سياسات التنمية ومدى ملاءمتها للأوضاع العالمية في القرن الحادى والعشرين ومدى تحقيقها لأهداف التقدم التي نسعى إليها، وتمثل هذه العناصر في:

1. لا يمكن ان نعيش على الدوام بأكثر من إمكاناتنا أى لا يمكن أن نستمر في الاستهلاك بأكثر مما ننتج، والعامل الرئيسي لموقع أى دولة بين الأمم في الاقتصاد العالمي هو تراكم الموارد(المادية والبشرية والمعرفية) التي تؤدي إلى زيادة الانتاجية، والنمو الاقتصادي في مصر لم يقابله نمو مماثل في الانتاجية الكلية، وزيادة نسب النمو دون زيادة في معدل الانتاجية تعنى بالضرورة مشاكل اقتصادية في المستقبل لأنها تقوم على حشد الموارد ولكن دون كفاءة في استخدام تلك الموارد، فالانتاجية هي المحدد الأول لمستويات المعيشة والدخل والبطالة، ومحاولة تعریف التنمية على أساس تحقيق فائض في الميزان التجارى مثلاً هو أمر غير موفق فزيادة الصادرات نتيجة انخفاض الاجور أو العمالة أو كلاهما في الوقت الذي نستورد فيه سلعاً معقداً يصعب على منشآتنا إنتاجها قد يؤدي إلى توازن أو زيادة الميزان التجارى ولكنه بالقطع سيُخفض من مستوى المعيشة، وتعتمد اساليب زيادة الانتاجية على الادارة الفعالة للاقتصاد الكلى وعلى الإرتقاء بمستوى العناصر البشرية والتقنية والتنظيمية والمعلوماتية داخل منظمات الأعمال المصرية العامة والخاصة، والسيطرة على الفاقد في الاقتصاد القومى(فى

الزراعة والنقل والكهرباء والمياه) والذى يضعف بshell كبير الانتاجية الجزئية والكلية (اليابان تطبق برنامجاً قومياً للتعامل مع الفاقد muda elimination).

2. ان التنمية لا تعنى كم الوظائف فقط ولكن نوعية هذه الوظائف، فالعبرة ليست في تشغيل المواطنين في أعمال متدينة وبأجور منخفضة، هذه هي نقطة أساسية ترتكز عليها "جودة التنمية" والتي قد تغيب عن أعيننا اذا إقتصرت اهتماماتنا على الارقام الجافة للدخل القومى دون تفحص مكونات وتوزيع هذا الدخل وتقليل الفجوة بين الأغنياء والقراء ونبذ مظاهر البذخ والترف، والاستراتيجية الاقتصادية مطالبة بوضع برنامج للهندسة الاجتماعية لمحاربة الفقر وعدم المساواة في مجالات فرص العمل والحصول على الثروة، وباعادة صياغة علاقة الثروة بالعمل، فتشجع الثروة التي تؤدى الى الابداع في العمل وتشجب الثروة التي تعوض عن العمل (الآ في حالات خاصة مثل الشيخوخة والعجز)، ومن الامور المهمة ما اثاره الخبير الاقتصادي العالمي " هرناندو دي سوتو" من كون القراء في الدول النامية يملكون اصولاً عبارة عن "رأس مال ميت dead capital" غير مستغل اقتصادياً لصعوبة اعطائه شكلاً قانونياً، وبالتالي فان تسجيل تلك الاصول الرأسمالية سيساعد على مواجهة الفقر ومساندة الاصلاحات الاقتصادية وتحويل جزء من الاقتصاد التحتى واقتصاد المقاييسة الى الاقتصاد الرسمي، وبالنسبة لمصر أشار "دي سوتو" في دراسته ان نحو 92% من الملكية العقارية في القطاع الحضري و 87% في القطاع الريفي غير مسجلة وان 70% منها مملوک للقراء.

3. تحرير التجارة والأسواق والاستثمار الاجنبي المباشر قد يرفعان من انتاجية الامة وقد يهددانها، ذلك يعتمد على السياسات الإنقاذية التي تطبقها، فتحرير التجارة سواء في المنتجات او الخدمات وفتح الباب امام المنافسة العالمية لا يجب ان يكون في هذه المرحلة على حساب إغلاق الصناعات الوطنية وبالذات المتوسطة والصغيرة (مثل ما حدث في عدد من الدول النامية في التسعينيات)، وكما لا يمكن السماح لنفوذ الاحتكارات العالمية بالتأغل في السوق المصرية ويلزم الأمر ايضاً وضع ضوابط على حركات الاندماج والاستحواذ لحماية المنافسة العادلة وشراء الاجانب للمؤسسات المصرية ، وفي المقابل تشجيع الاستثمار الاجنبي الذي يفتح اسواقاً خارجية أو يضيف في الادارة والتكنولوجيا لا الاستثمار الاجنبي الذي يتوجه للاستهلاك المحلي (يسطر حالياً عدد محدود من الشركات العالمية على بعض قطاعات السوق الاستهلاكي في مصر مما يصعب معه ضبط الاسعار لفوات اعرية من المستهلكين محدودي الدخل)، وحتى في الحالات التي تؤدي فيها حرية التجارة والاستثمارات الاجنبية الى زيادة معدلات النمو

والانتاجية فانه يجب الحرص من سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد حيث سيكون حينئذ عرضة للتاثر الشديد بالمشاكل الاقتصادية والمالية العالمية، وعليه فان الاستثمار الاجنبي ليس شرًأ وليس خيراً حيث ان تأثيره على مستويات المعيشة سيعتمد بشكل اساسي على الاطر والسياسات التي تضعها الدولة المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلي وطبيعة المنافسة وبالقواعد العامة التي تحكم هذا الاستثمار، وقد ثبت ان نفس المستوى من الاستثمار الاجنبي قد يؤدي الى نتائج مختلفة على الاقتصاد وخاصة على الأجور ومستويات البطالة وتوزيع الدخول وذلك نتيجة اختلاف الاطر والقواعد الحاكمة في كل دولة.

4. على السياسة العامة ان تأخذ في الاعتبار الحقيقة الاقتصادية المعروفة وهي انه لا يمكن تحقيق الجمع بين ثلاثة عوامل في نفس الوقت أى سعر صرف ثابت وسياسة نقدية مستقلة وحرية حركة رؤوس الأموال، ولا تتشكل مخاطر اسعار الصرف بين يوم ولياليه ولكنها تترافق على مدار سنوات لكي تتغير بشكل مفاجيء، ونظرًا لتوافر قدر عال من التدفقات الرأسمالية الداخلية والاحتياطي النقدي فان البنك المركزي يستمر في تثبيت سعر الصرف والذي يشكل محور سياساته في الحكم في معدل التضخم(قانون البنك المركزي ذاته ينص على ذلك)، ومما لا شك في ان هذه استراتيجية فعالة ولكنها قد تفشل على المدى الطويل في حالة استمرار ضعف هيكل قطاعي الاعمال العام والخاص وعدم القدرة على زيادة الانتاجية مقارنة بالدول الأخرى، وكما ثبت ان السياسة النقدية وحدها ليست ضماناً لاستقرار الاقتصاد الكلى ما لم يواكبها سياسة مالية موائمة(أى التوافق بين السياسات المالية والنقدية) غير ان قدرة الحكومة على اتباع سياسة مالية مرنة ومستقلة محدودة نظراً لزيادة فوائد الدين العام في الميزانية العامة ولأن نسبة عالية من الانفاق في الميزانية توجه للأجور، ولاعتماد الخزانة العامة في موارد النقد الاجنبي على قطاعات خارج تحكم الاقتصاد القومي (تحويلات المصريين بالخارج/البترول/قناة السويس/السياحة)، واستقرار سعر الصرف حيوى بالنسبة لمصر نتيجة واردتنا من الطعام (فاتورة الغذاء)، ولا ننسى ان جهود مصر لتخفيض ديونها الخارجية الى النصف بعد حرب الخليج 1991 قد تأكّلت نتيجة تدهور سعر الصرف في آخر التسعينيات لأنّه إذا كانت دولة مدينة للخارج بقدر "ص" على سبيل المثال وانخفض سعر الصرف الى النصف فان الدين مقوماً بالعملة المحلية يصبح "2ص" ونفس القدر ينطبق على فوائد الدين الخارجي.

5. مما سبق يتضح أيضاً أهمية وضع ضوابط على التدفقات المالية الداخلية والخارجية (باستثناء أرباح الاستثمار الاجنبي المباشر)، ومن بين تلك الضوابط فرض ضريبة

Tobin Tax على التعاملات قصيرة الاجل في البورصة مما يشجع شراء الاسهم بهدف الاستثمار متوسط وطويل الاجل ويؤدي إلى استقرار البورصة حول اسعار للاسهم تعبر عن المراكز والاضاءح الحقيقة للشركات ويقال بشكل جذري من الشراء والبيع بهدف المضاربة، ولقد طبقت كثير من الدول الرأسمالية هذه السياسة لعقود بعد الحرب العالمية الثانية وازدهرت اقتصاداتها ثم فتحت بعد ذلك أسواقها لحرية انتقال رؤس الاموال، وكما ان هناك قاعدة اقتصادية وهي انه لا يمكن توسيع بورصة مفتوحة تدخل وتخرج منها الاموال بكل حرية وفي نفس الوقت الحفاظ على استقرار اسعار الصرف لأن هذه الاموال ستؤدي إلى ضغوط مستمرة على العرض والطلب للعملة المحلية بشكل لايمكن البنك المركزي من التحكم في السياسة النقدية وفي استقرار سعر الصرف.

6. التعامل الفعال مع معطيات العولمة من خلال دور قيادي لمصر في مجال الاقتصاد الدولي بمشاركة دول نامية مثل الهند والبرازيل وفنزويلا وبمساندة المجتمع المدني العالمي وذلك للمطالبة باصلاح وتطوير المؤسسات الدولية وسد العجز الديمقراطي بها في اتخاذ القرارات، ومحاولات التوصل مع شركائنا من الدول الصناعية المتقدمة إلى توازن جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية يرسى قواعد عادلة للتجارة العالمية ويوجد مدخلاً جديداً للملكية الفكرية وبالذات في صناعة الدواء، ويعوض عن تدهور البيئة والتغير المناخي ويصلح المعمار المالي الدولي وينظم الاحتكارات الدولية.

7. ومن الضروري ادراج العناصر السابق ذكرها ضمن اطار اوسع من الاهداف التنموية تتبلور من خلال عدة محاور لعل أهمها (1) التزام قاطع نحو دفع الاستثمار الوطني والادخار الوطني وتهيئة الرأي العام بموضوعية حول نقاط القوة والضعف في اقتصاد السوق و(2) انضباط مالي ونقيدي صارم وقيام القيادات باعطاء المثل في التقشف وبساطة الحياة و(3) الارتفاع بمناخ المنافسة والاسواق والشفافية ومحاربة الفساد والمشاركة المجتمعية الواسعة في الرقابة على هذه المجالات و(4) ترشيد استخدام المياه والحفاظ على جودة المياه الجوفية في غرب الوادي و(5) ترشيد استخدام الطاقة والحد من نمو الصناعات والخدمات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وتطوير مصادر الطاقة البديلة والمتعددة وبالذات الطاقة الشمسية وغازالميثان (biomass) المتولد من مخلفات الزراعة والانسان والحيوان، والطاقة النووية بشرط عدم الاعتماد على الخارج في توفير الوقود (ليورانيوم 235) وضمان دفن النفايات بشكل آمن و(6) المضي في الاصلاح الاداري لاجهزه الدولة باختيار قيادات جديدة لها من خارج المنظومة

الحكومية واعادة هيكلة الحكومة التي لم تتغير وزارتها تقريباً منذ عشرات السنوات بحيث يتواءم مع المتطلبات الجديدة للتنمية.

8. وهكذا يتحدد مسارنا للتنمية من خلال مدخل "النمو مع العدل الاجتماعي growth with equity approach" المعتمد على الركائز الآتية:

- التشغيل ومحاربة البطالة.
- تصحيح تشوهات السوق.
- اشباع الحاجات الأساسية للمواطن وجودة الخدمات المقدمة اليه.
- عدم خضوع التعليم والصحة والثقافة لقوى السوق وحدها.
- تطوير الزراعة والمناطق الريفية وصعيد مصر ودفع الاستثمارات الرأسمالية اليها.
- صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومنشآت الاعمال وقوى العاملة.
- السعي والمشاركة في وضع نظام اقتصادي عالمي وعادل.